

هدم قصر أكمل قرطام بين التعسف بالقوانين والنكاية بمعارضتي السياسي " فيديو "



الخميس 23 يوليو 2026 01:30 م

أثار هدم منزل رجل الأعمال والسياسي أكمل قرطام، رئيس حزب المحافظين وعضو الحركة المدنية، موجة واسعة من الجدل السياسي والإعلامي، بعدما انتشرت مقاطع فيديو خلال الأيام الماضية توثق دخول حفارات الهدم إلى القصر الكائن بمنطقة منيل شيحة بمحافظة الجيزة، في مشهد اعتبره كثيرون من أبرز الوقائع التي أعادت فتح النقاش حول حدود تطبيق قرارات إزالة المباني، وما إذا كانت تُنفذ وفق معايير موحدة أم أنها تثير تساؤلات بشأن توقيتاتها وأسبابها

وتحولت الواقعة خلال ساعات إلى محور رئيسي للنقاش على مواقع التواصل الاجتماعي، حيث ربط عدد من المتابعين بين عملية الهدم وبين المواقف السياسية التي أعلنها قرطام خلال الفترة الأخيرة

فيديوهات الهدم تتصدر مواقع التواصل

وأظهرت المقاطع المصورة المتداولة حفارات وآليات ثقيلة وهي تزيل أجزاء كبيرة من القصر، الذي يتميز بطراز معماري فاخر، وسط حضور عدد من العاملين والقائمين على تنفيذ القرار

وسرعان ما انتشرت المشاهد عبر مختلف المنصات الرقمية، لتتحول إلى قضية رأي عام، مع تصاعد المطالب بالكشف عن الأساس القانوني الذي استندت إليه الجهات المنفذة في اتخاذ قرار الإزالة

قرطام: أوراق القصر سليمة بالكامل

وفي المقابل، أكد أكمل قرطام، وفق ما جرى تداوله، أن جميع المستندات الخاصة بالقصر سليمة وقانونية، نافياً وجود مخالفات تستوجب الهدم

كما أعلن استعداده لتسليم القصر للدولة إذا كان ذلك سيحول دون هدمه، معتبراً أن الحفاظ على المبنى أولى من إزالته، وهو ما أثار مزيداً من التساؤلات حول أسباب استمرار تنفيذ القرار رغم تأكيد سلامة الوضع القانوني للعقار

اتهامات باستهداف المعارضين

وأعادت الواقعة إلى الواجهة اتهامات متكررة من بعض القوى السياسية والحقوقية بشأن تعرض شخصيات معارضة لإجراءات استثنائية، حيث رأى متابعون أن توقيت هدم منزل رئيس حزب المحافظين يثير علامات استفهام، خاصة أنه يأتي بعد فترة شهدت مواقف وتصريحات سياسية

ويرى أصحاب هذا الطرح أن الواقعة لا يمكن فصلها عن المناخ السياسي العام، معتبرين أن استهداف منزل شخصية معارضة يحمل دلالات تتجاوز مجرد تنفيذ قرار إداري

مطالب بالشفافية وإعلان أسباب القرار

ودفعت الواقعة عددًا من المتابعين للمطالبة بإعلان جميع المستندات المتعلقة بالقضية، سواء من جانب الجهات التنفيذية أو من جانب مالك العقار، بما يسمح للرأي العام بالاطلاع على الحقائق بعيدًا عن التكهنات[]

كما طالب آخرون بتوضيح المعايير التي يتم على أساسها اختيار العقارات التي تُنفذ بحققها قرارات الإزالة، خاصة في ظل استمرار وجود مبانٍ مخالفة في مناطق مختلفة، وهو ما يفتح باب التساؤلات حول آليات تطبيق القانون ومدى المساواة بين جميع المواطنين[]

ويرى مراقبون أن القضية تجاوزت حدود نزاع يتعلق بعقار، لتتحول إلى ملف يثير نقاشًا أوسع حول العلاقة بين القرارات التنفيذية والمناخ السياسي، ومدى تأثير غياب المعلومات الرسمية على انتشار التأييلات المختلفة[]



